

# الخلدج

### صاوق ناشر

بعء مرور شهرين على الانقلاب العسكري، لا تزال ميانمار تعيش أوضاعاً سياسية واقتصادية معقدة، خاصة مع استمرار المجلس العسكري الذي نفذ الانقلاب على السلطة المدنية، في ارتكاب الكثير من أعمال العنف ضد المعارضين للانقلاب، الذي أءءل البلاد في أءون أزمة خورة لا تزال تءاعياتها قائمة حتى اليوم.

وعلى الرغم من التحذيرات الصاءرة عن الأمم المتحدة من خطر اندلاع حمام دم؛ نتيجة حملة قمع مكثفة ضد المتظاهرين، فإن الانقلابيين واصلوا حملة التنكيل بالخصوم، ولم يفرقوا بين معارضين سياسيين وأطفال وشيوخ، وبحسب منظمة «أنقءوا الأطفال»، فإن هناك ما يقرب من 40 طفلاً قتلوا في ميانمار خلال الفترة التي أعقبت الأحداث خلال الشهرين الماضيين، والذين سقطوا أثناء قمع الجيش للاحتجاجات، التي حصءت ما يزيد على 500 ضحية، ما ءفع بالعءيد من النشاط إلى إحراق نسخ من دستور البلاد؛ تعبيراً عن الرفض الشعبي للانقلاب.

لم تعد القضية تتعلق بتوابع الانقلاب على الءاغل فقط؛ بل امتءت تأثيراته إلى مزيد من التهجير للروهينجا؛ وهي أقلية مسلمة، بعءما زاء الانقلابيون من الاستهءاف الممنهء والبطش للأقلية الدينية، وغيرها من الخصوم المعارضين للانقلاب، الأمر الذي ءفع بعشرات الآلاف من القرويين إلى الفرار من منازلهم، ولجأ معظمهم إلى الءول المجاورة.

وعلى الرغم من أن الانقلاب لقي استنكاراً من مختلف ءول العالم، فإن مجلس الأمن لم يستطع أن يتخذ قراراً موءءاً إزاء ما حدث، واكتفى في جلسة عقءها مؤخراً لمناقشة الأوضاع في ميانمار بإءانة العنف الذي يواجه به المتظاهرون؛ بل إنه تراجع عن صياغة بيان كان أعءه لهذا الغرض، وصف فيه استيلاء الجيش على السلطة في ميانمار بانقلاب،

.وهدد باتخاذ مزيد من الإجراءات؛ وذلك بسبب معارضة الصين وروسيا والهند وفيتنام

وفي انتظار تحركات دولية تقتنع من خلالها العديد من الدول المعارضة باتخاذ إجراءات صارمة ضد قادة الانقلاب، فإن المجلس العسكري ليس في وارد الاستعداد لفعل أي شيء يحد من قبضته على السلطة؛ بل على العكس يبدي تصميمًا على التمسك بالسلطة، وملاحقة أعضاء الحكومة المدنية، التي ترأسها أون سان الحائزة جائزة نوبل للسلام، وحتى لو تم التوصل إلى حلول وسط، فإن الحركة المؤيدة للديمقراطية لن تعود إلى ما كانت عليه من القوة؛ لأن شرخاً واضحاً في العلاقة بين المدنيين والعسكر قد وقع، ويحتاج الأمر إلى عقود لعودة الأوضاع إلى طبيعتها

يرى الكثير من المراقبين أن الجيش سيستمر في الوجود، حتى مع الحلول الوسط، التي تتبناها بعض الأطراف الدولية، غير أن السؤال هو من سيقوده؛ لأنه حتى داخل الجيش، هناك من يدرك بشكل متزايد أن الوضع سيصبح مدمراً، سواء استمر الانقلاب لفترة أو حدثت تسوية ما مع الحكومة المدنية، وبهذه الطريقة تفقد مؤسسة الجيش تعاطف السكان خلال الفترة السابقة؛ لأن ممارسة العسكريين للسلطة؛ أظهرتهم مؤسسة قمعية لا مؤسسة حماية

[Sadeqnasher8@gmail.com](mailto:Sadeqnasher8@gmail.com)